ورشة عمل حول الجرائم الإلكترونية

نظم مكتب حماية الطفل والأسرة ورشة عمل بعنوان "الجرائم الإلكترونية: آليات الإبلاغ وسبل الحماية"، برعاية منظمة رؤيا لتأهيل وتمكين المرأة والشباب، ألقاها الأستاذ المحاضر «أ. احميد المرابطي»، وذلك داخل مدرسة عمر المختار، بحضور العميد د«. فرج برنوص» خبير الجرائم الإلكترونية والنفسية، والعميد «حسام الدين البحيري» رئيس مكتب حماية الطفل والأسرة.. و ركزت الورشة على آليات الإبلاغ عن الجرائم الإلكترونية، والإجراءات المتبعة في التعامل مع الحالات، وتعزيز سبل حماية الأطفال والأسر، ورفع جاهزية المؤسسات التعليمية في الرصد والتبليغ المبكر، وأهمية التنسيق بين الجهات الأمنية والتعليمية والمجتمعية لمواجهة المخاطر الرقمية وتعزيز منظومة الحماية.. وأكد المشاركون على أهمية مواصلة العمل والتطوير العلمي والمعرفي لمواكبة تحديات العصر الرقمي.

دروس عملية حول تعزيز التماسك الاجتماعي

أشرفت وزارة الشباب على تنظيم ورشة تدريبية بعنوان «دور الشباب في بناء السلام بعد مرحلة النزاع» بمركز رعاية الشباب – أبوسليم، بالتعاون مع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في ليبيا والمؤسسة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ).. استمرت الورشة يومين بمشاركة 40 شاباً وشابة من مدن: (العجيلات، طرابلس، ترهونة، بني وليد، غريان، مسلاتة، الخمس، الزاوية، تاورغاء، المشاشية، زليتن، ويفرن)، وتناولت محاضرات ودروس عملية حول تعزيز التماسك الاجتماعي والحد من النزاعات، وشملت محاور الورشة التعريف بمفهوم السلام وربط الشباب به عبر مشاريع عملية والمساهمة في بناء المجتمع وإطلاق المبادرات، وتعزيز الشراكة بين مؤسسات المجتمع المدني والسلطات المحلية، وفض النزاعات وإعادة إدماج الشباب لنشر ثقافة التسامح ونبذ العنف وخطاب الكراهية، والتأكيد على الدور الإرشادي النفسي والإعلام في تعزيز قيم التعايش، ومشاركة المرأة والشباب وفق قرار الأمم المتحدة 1325، وبناء السلام وتعزيز الاستقرار المجتمعي.

قضية العدد

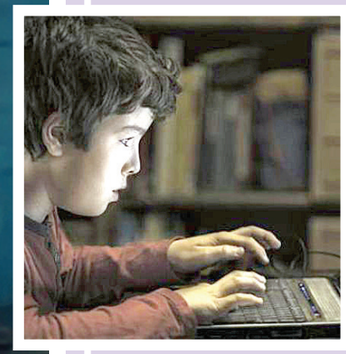

الإساءة الرقمية تقدم دليلاً على شرخ كبير أصاب المنظومة الأخلاقية والاجتماعية

طفل يتعرض للإساءة الإلكترونية .. وتعنيف نفسي

داخل الواقع وخلف الشاشات

كشف مصدر إعلامي تابع إلى مكتب حماية الطفل والأسرة عبر صفحته الرسمية على موقع التواصل الاجتماعي، بأن ولية أمر توجهت إلى المكتب بسبب تعرض طفلها للإساءة الإلكترونية بسبب استخدامه النت وتصفحه لبعض المواقع الإلكترونية، ومشاهدة مقاطع بها صور عنف، الأمر الذي انعكس على حالته النفسية وأثر على صحته أثناء النوم، ودرجة تفاعله مع أسرته

حيث أفادت الأم بأن الأبناء يستخدمون شبكة الإنترنت في دراستهم وتصفحهم العادي، ولكن هناك مقاطع مصورة تشوه براءة الأطفال منها مشاهد العنف التي يتم نشرها دون أي معايير، أو الأخذ بالاعتبار مواقف الأطفال منها.

حيث أكد مكتب حماية الطفل والأسرة التابع إلى وزارة الداخلية عبر صفحته الرسمية على موقع التواصل الاجتماعي على استمراره في أداء مهامه في حماية الأطفال من مختلف أشكال الخطر، من خلال استقبال البلاغات المتعلقة بحالات الإساءة أو التهديد.

التدخل الفوري واتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية الطفل

التنسيق مع الجهات المختصة لضمان سلامته ومتابعة حالته

ناقش الصباح الاجتماعي هذه القضية المهمة والتي تشكل خطرًا على مستقبل أطفالنا، وطرح بعض الآراء والتوضيحات بهذا الخصوص مع بعض المسؤولين والمهتمين بالجوانب الاجتماعية والنفسية

القسم الإعلامي بمكتب حماية الطفل والأسرة

فيما يتعلق بالفضاء الإلكتروني وخطورته على الأطفال، عمل المكتب على التنبيه كل أولياء الأمور إلى خطورة هذا الموضوع، ووقوع بعض الأطفال ضحايا للتهديد الإلكتروني، والابتزاز الإلكتروني، وكذلك استدراج الأطفال عبر الإنترنت، والاستخدام المفرط للأجهزة والتعلق بالعالم الافتراضي

فإن هذه الحالات تُعد من المخاطر الجدية التي تستوجب التبليغ الفوري، ويتم التعامل معها بسرية تامة، مع اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لحماية الطفل.

وقام المكتب بالدور التوعوي حول هذا الموضوع، وأكد على جميع الأهالي بضرورة متابعة استخدام الأبناء للأجهزة والإنترنت، وتوعيتهم بعدم مشاركة معلوماتهم أو صورهم مع الغرباء، والإبلاغ عن أي سلوك مريب أو تهديد

في حال تعرض أي طفل لتهديد أو ابتزاز إلكتروني،

لا يتردد أي ولي أمر في الإبلاغ على الفور، لأن التدخل المبكر هو خط الدفاع الأول، ومن هنا نضمن بيئة آمنة لأطفالنا... في الواقع وعلى الإنترنت.

الأستاذة «مريم محمد» اختصاصية اجتماعية

أن تعرض الأطفال لأي نوع من الإساءة الرقمية يعد مؤشر خطر على الأسرة والمجتمع، لأن هذا الطفل هو جزء مهم من العائلة وعنصر من عناصر المجتمع الذي نعول على أبنائه وبناء مستقبل المجتمعات من مستقبل أبنائها، وتشجيع الشباب على النهوض بمجتمعهم يبدأ من البيت، لكن للأسف مثل هذه القضايا بدأنا نلمسها وتبدو واضحة على السطح، وتتعدى حدود الإساءة أيضًا، حيث يتعرض العديد من الأطفال للتهديد والابتزاز الرقمي، ويقعون ضحايا لهذا النوع من الجرائم، جراء الاستخدام السيء للإنترنت وعدم وجود رقابة أسرية وتوعية تقوم بها المؤسسات التعليمية أو التربوية كدور مساند

في الواقع نفتقد إلى حد ما هذه الأدوار، فالأم التي تنشغل عن أبنائها نتيجة الظروف الاجتماعية والاقتصادية وغيرها، أو نتيجة الإهمال، والمدارس التي تراجع دورها التربوي وتثقيفي وأصبحت منابر للعلم التلقيني لا غير، كلها نتائج سلبية تقع على النشء الذين يفترض علينا أن نمد لهم أيدينا وتساعدهم ونقدم لهم الحماية والرعاية التي تجنبهم الوقوع في مثل هذه المخاطر، وأريد أن أؤكد على ضرورة الاستعانة بأطباء نفسيين زائرين لكافة المؤسسات التعليمية لتقديم خدمة الحماية الطبية لأبنائنا.

اشراقة

عاطف ختريش

الفساد الأخلاقي

انتشرت في الآونة الأخيرة بعض الأفعال المنافية للمجتمع الليبي خصوصاً عبر وسائل التواصل الاجتماعي من الفيس بوك أو التيك توك أو السناب شات وغيره من التطبيقات الإلكترونية من فتيات يقمن بإيحاءات غير أخلاقية والتلفظ بألفاظ نابية بمصطلحات خادشة للحياء العام ومضرة على مسمع ومرأى الجميع، وهذه المشاهد تفرض نفسها عندما تتصفح هذه المواقع الإلكترونية، وهنا نطرح تساؤلات عديدة: من هؤلاء الفتيات؟ هل هن من مجتمعنا أم أتوا من مجتمعات أخرى بغير عاداتنا وتقاليدنا؟ أين دور الجهات الأمنية؟ أين أهالي وأولياء أمورهن؟ فالأمر لم يعد مجرد مشاهدة فقط بل له أبعاد أخرى وجلب الأموال بطرق غير شرعية والإضرار بالمجتمع الليبي وكثرة انتشار الأمراض، ولعلنا نكون أكثر صراحة ونكسر عدة حواجز، وهنا نقصد أن هذه المقاطع الإلكترونية واضحة وضوح الشمس من ناحية المكان وعنوان المدينة بل حتى اللوحات المعدنية للسيارات. اليوم في ظل العولمة الرقمية وتدفق المعلومات نعيش واقعاً يفرض نفسه علينا، ولكن لو واجهناه بشدة وحزم سيتم الحد منه، لأن الضرر الذي سيلحق بالمجتمع الليبي كبير جداً، وسيتم القضاء على القيم والمبادئ ومحاربة الأخلاق.

والجدير بالذكر أن جميع الفتيات اللواتي يظهرن في هذه التطبيقات جُلُّهن من صغار السن، يقمن بتصوير أنفسهن سواء في بيت أو استراحة، فترى فوق الطاولة ما لذ وطاب من أشربة وأطعمة ومشروبات كحولية التي من المفترض أنها لا تدخل البلاد أساساً، وترى جميع الأصناف، مع القيام برقصات وإيحاءات وألفاظ نابية وبعض الإضاءات على الحائط توحي بقذارة المكان، فالأمر في غاية الخطورة، لابد من القيام بحملة أمنية كبيرة ضد هؤلاء الفتيات وتفعيل الأمن الإلكتروني لرصدهم، لأن لو استمر هذا الوضع لما هو عليه سنصبح في ورطة كبيرة جداً في قادم السنين.. الموضوع لم يعد مشاهدة بل تجارة وصفقات وإضرار بالمجتمع ككل من كافة النواحي، بل إنه جريمة يعاقب عليها القانون، فنأمل من أهل الاختصاص الوطنيين أن يقوموا بدورهم .. وعلى بناتنا أن لا ينجررن وراء هذه الأفعال المشينة الدخيلة على مجتمعنا والحفاظ على مجتمع تربّى على القيم والمبادئ.

لوحـــة

منال البوصيري

وعود المسؤولين ووجع المنسيين !

تعيش شريحتان من المجتمع في صمت دون أن يلتفت لهما أحد، في الوقت الذي تتصاعد فيه الأزمات وتتراكم في بلادنا، هما شريحتا الضمان والتضامن. معاش الضمان الذي يتقاضاه آباؤنا وأمهاتنا الذين أفنوا أعمارهم في خدمة الوطن، إلى جانب ما يقدمه صندوق التضامن الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة، والأرامل، والمطلقات، والمرضى الذين لا يملكون من أمرهم شيئاً سوى التمسك برحمة الله، وانتظار ما قد تحمله وعود المسؤولين. تتوالى الوعود تلو الوعود بتحسين أوضاعهم، وبزيادة معاشاتهم التي أصبحت لا تسمن ولا تغني من جوع في ظل تدني قيمة الدينار الليبي وارتفاع الأسعار الجنوني. فبينما يتحدث المسؤولون عن إقرار زيادات للمتقاعدين، أو عن رفع قيمة المعاش الأساسي لأصحاب التضامن، يظل الواقع على الأرض مريراً، فالزيادات الموعودة غالباً ما تبقى حبراً على ورق، أو لا تكفي لسد رمق العيش الكريم. تخيلوا معي شيخاً طاعناً في السن، أو امرأة أرملة تعول أيتاماً، أو شاباً من ذوي الاحتياجات الخاصة، يجدون أنفسهم عاجزين أمام متطلبات الحياة الأساسية. فمعاش لا يتجاوز بضع مئات من الدنانير، كيف له أن يواجه إيجار المنزل، وفواتير الكهرباء، وأسعار الدواء التي تزداد يوماً بعد يوم؟ كيف لهم أن يشتروا قوت يومهم، أو يوفروا لأبنائهم أبسط مقومات الحياة الكريمة؟

كيف لميزان العدالة أن يستقيم في وطن يغدق على القادرين، ويترك المنهكين على الفتات؟!

أن تعيش أرملة أو شخص من ذوي الإعاقة بدخل هزيل في زمن الغلاء، بينما تتكدس الأموال في جيوب المسؤولين، هو دليل على تآكل القيم الإنسانية.. الأوطان لا تُبنى بامتيازات للنخبة، بل بالعدل والرحمة.

إنها صرخة إنسان مثقل بالتعب، خرجت من قلوب أرهقها الانتظار وأوجعها الإهمال.

صرخة تبحث عن عدل ينصفها، وعن وعود تُترجم إلى واقع يخفف هذا الثقل. فهل تمتد يد تسمع وتستجيب، قبل أن يخفت هذا النداء؟

بتفعيل التعاون بينه وبين صندوق الضمان

تحديث البيانات الشخصية ضمان لاستمرار المعاش الضماني

في عالم تتسارع فيه المتغيرات وتتعاظم فيه التحديات المعيشية، يبقى المعاش الضماني طوق نجاة حقيقي لكثير من الأسر الليبية، فهو ليس مجرد مبلغ مالي يُصرف في موعد محدد، بل هو أمان يومي وسند يعين على مواجهة متطلبات الحياة ويحفظ كرامة الإنسان ويعزز شعوره بالاستقرار والطمأنينة. ومن هنا فإن الحفاظ على استمرارية هذا المعاش يمثل أولوية قصوى لا تحتمل الإهمال أو التأجيل.

تحديث البيانات يسهل بشكل كبير عملية التواصل بين المواطن والجهات المختصة

ومن أهم الوسائل التي تضمن استمرار صرف المعاش الضماني دون انقطاع أو تأخير هو تحديث البيانات الشخصية، أو ما يسمى (الإقرار السنوي للمعاش)، والذي يجب تعبئته كل سنة وبشكل دوري ودقيق، حيث تعتمد الجهات المختصة وعلى رأسها صندوق الضمان الاجتماعي على هذه البيانات في التحقق من أحقية الصرف وضمان وصول المعاش إلى مستحقيه الحقيقيين بكل شفافية وعدالة.

مرآة تعكس الواقع

فالبيانات الشخصية ليست مجرد معلومات جامدة، بل هي مرآة تعكس الوضع الحقيقي لصاحب المعاش أو المستحق عنه، فهي تشمل الحالة الاجتماعية ومحل الإقامة وبيانات الاتصال والحالة الوظيفية والصحية وغيرها من التفاصيل التي قد يطرأ عليها تغيير مع مرور الوقت، كحالات الزواج أو الطلاق أو الوفاة أو الانتقال من مكان إلى آخر أو حتى تغير وسيلة التواصل، وكل هذه التغيرات إن لم يتم تحديثها في الوقت المناسب قد تؤدي إلى حدوث إشكالات إدارية تعطل صرف المعاش أو تؤخره.. ولا يقتصر دور تحديث البيانات على ضمان الاستمرارية فقط، بل يتجاوز ذلك ليكون وسيلة لحماية الحقوق ومنع الأخطاء والازدواجية، حيث يسهم في بناء قاعدة بيانات دقيقة تساعد في تحسين جودة الخدمات الضمانية وتطويرها بما يتماشى مع احتياجات المواطنين، ويعزز من كفاءة الأداء المؤسسي ويضمن العدالة في توزيع المنافع.

تسهيل التواصل

كما أن تحديث البيانات يسهل بشكل كبير عملية التواصل بين المواطن والجهات المختصة، فوجود بيانات صحيحة ومحدثة يتيح سرعة الوصول إلى صاحب المعاش عند الحاجة، ويوفر عليه عناء المراجعات المتكررة أو الوقوع في مشكلات كان بالإمكان تفاديها بخطوة بسيطة لا تستغرق الكثير من الوقت أو الجهد.

وقد حرص صندوق الضمان الاجتماعي على توفير مكاتب الخدمات الضمانية في مختلف المناطق لتكون قريبة من المواطنين وتقدم خدماتها بكل يسر وسهولة، الأمر الذي يعكس اهتمامه بتبسيط الإجراءات وتقريب الخدمة من مستحقيها بما يضمن سرعة الإنجاز وراحة المستفيد ين.

ومن ناحية أخرى فإن إهمال تحديث البيانات قد تكون له آثار سلبية لا يُستهان بها، فقد يؤدي إلى توقف المعاش بشكل مفاجئ أو تأخره لفترة زمنية قد تطول لحين استكمال الإجراءات المطلوبة، وهو ما قد ينعكس بشكل مباشر على حياة الأسرة ويضعها في موقف صعب هي في غنى عنه.

ثقافة المسؤولية لدى المواطن

إن الوعي بأهمية تحديث البيانات يمثل جزءاً من ثقافة المسؤولية لدى المواطن، فكما يحرص الإنسان على تحصيل حقه ينبغي عليه أيضاً أن يحرص على استيفاء متطلبات هذا الحق، ومن بينها تحديث بياناته بشكل مستمر كلما طرأ عليها تغيير.. وفي الختام فإن تحديث البيانات الشخصية ليس مجرد إجراء إداري روتيني، بل هو خطوة جوهرية لضمان استمرارية صرف المعاش الضماني وانتظامه، وهو عنوان لوعي المواطن وحرصه على استقرار حياته وحياة أسرته، كما أنه يعكس تكامل الجهود بين المواطن والجهات المختصة لبناء منظومة ضمانية قوية قائمة على الدقة والشفافية والعدالة تحفظ الحقوق وتصون الكرامة وتحقق الأمان الاجتماعي المنشود.

تحديث البيانات الشخصية يتجاوز الإجراء الإداري الروتيني .. ليكون عنواناً لوعي المواطن وحرصه

إعداد/ محمد جمعة عطية